

التعليق على رسالة
شيخ الإسلام ابن تيمية
في الخضر

الدكتور

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

جنازة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد اطلعت على تفريغ لمحاضرة في التعليق على رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية في الخضر كما في (جامع المسائل)، قام بتفريغها بعض الإخوة، ثم تمت بمراجعته وتوثيق الأحاديث والنقول.

أسأل الله أن ينفع به وأن يجعله ذخراً يوم لقائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الرئيس

المشرف على موقع الإسلام العتيق

<https://islamancient.com>

٢٥ / ٤ / ١٤٤٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

فهذا جواب لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ عن الخضر في (جامع المسائل) (٥ / ١٣٣)، وهي رسالة لطيفة تضمنت مسائل مهمة تتعلق بالخضر، وقد تكلم ابن تيمية على الخضر في مواضع كما في (مجموع الفتاوى) ^(١) و(منهاج السنة) ^(٢) وغيرها من كتبه، وتارةً يفرد به جواب وتارةً يذكره تبعًا.

وسبب الاعتناء بالخضر وكثرة الأسئلة فيه أن الصوفية يعتقدون أن الولي الصالح يبلغ درجةً عاليةً يتجاوز فيها التكليف ولا يلزم بالأحكام الشرعية، ويستدلون بقصة الخضر ويقولون: إن الخضر قد بلغ في الصلاح مبلغًا حتى إنه أصبح فوق التكليف، وأن هناك خاصة الخاصة لهم عبادات خاصة.

ومن أوهامهم في الاستدلال قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] فقالوا: المراد باليقين أن يبلغ العبد درجةً في الدين فتنتهي العبادة، و(حتى) للغاية، فمن بلغ هذه الدرجة فلا يؤمر بالتكليف الشرعية.

والردود عليهم من أهل السنة كثيرة للغاية، ومن الردود أن القرآن يفسر القرآن، واليقين فُسِّرَ في القرآن بالموت كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ﴾ [المدثر: ٤٧] والمراد باليقين الموت، وقد ذكر ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في كتابه (مدارج السالكين) ^(٣) الإجماع على أن المراد باليقين في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] الموت، فلا يصح الاستدلال بهذه الآية.

والأدلة الشرعية كثيرة في وجوب طاعة الله ورسوله ﷺ على الجميع، وليس لأحد أن يخرج عن ذلك، قال عز وجل: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] وقال عز وجل: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] وغير ذلك من الأدلة.

(١) «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٤٩)، (٤ / ٣٣٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (١ / ١٠٤).

(٣) «مدارج السالكين» (١ / ٢٥٣).

وإذا كان أبو بكر الصديق وهو أفضل هذه الأمة إجماعاً - كما حكاه ابن تيمية ^(١) وغيره - مأمور باتباع الأدلة الشرعية فغيره من باب أولى.

وقد ذكر ابن تيمية في هذه الوريقات إجابة نفيسة تقطع الطريق على هؤلاء، وقد ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في (نواقض الإسلام) ^(٢) في الناقض التاسع: من زعم أن أحداً يسع أن يخرج عن دين محمد ﷺ كما فعل الخضر فهو كافر، وصدق **رَحْمَةُ اللَّهِ**؛ لأن الكل مأمور بشريعة محمد ﷺ.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٢٣٧).

(٢) «مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان» (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) «(ص ٣٨٧)، وأيضاً «الرسائل الشخصية» (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) «(ص ٢١٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال بعد حكاية القول بحياة الخضر واحتجاج القائلين به ما نصه: ^(١))

وقالت طائفة ^(٢): هو ميت، فإنَّ حياته ليس فيها دليلٌ يصلح مثله للخروج عن العادة المعروفة في بني آدم، وذلك بأنَّ حياته ليس فيها خبرٌ صحيح عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه. والحديث المذكور في مسند الشافعي مرسل ضعيف. والحديث الذي يُروى في اجتماع الخضر وإلياس كلَّ عامٍ بالموسم وافتراقهما على تلك الكلمات هو أضعف من ذلك الحديث، والكلمات كلماتٌ حسنةٌ، لكنَّ الخبرَ عن النبي ﷺ باجتماعهما كلَّ عامٍ وافتراقهما على هؤلاء الكلمات خبرٌ ضعيف.

وإذا لم يكن فيه خبرٌ صحيح عن عَمَّ أُمَّتِهِ كُلِّ شَيْءٍ، وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرْنَا مِنْهُ عِلْمًا، ونحو ذلك، مع أنه أخبرهم بقصته مع موسى وتفصيل ما جرى له معه، وقال رسول الله ﷺ: "وَدِدْتُ أَنَّ مُوسَى صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ خَبْرِهِمَا". فلو كان حيًّا كانت حياته أعجب من ذلك كله، فكيف لا يُخبر بذلك النبي ﷺ؟ أم كيف يُخبر به فلا يُبلِّغه أصحابه ولا كان هذا معروفًا عندهم؟

وأيضًا فلو كان حيًّا لكان يجتمع بالنبي ﷺ، فإنه قد اجتمع به ليلة المعراج من مات قبله، فكيف لا يجتمع به مَنْ هُوَ حَيٌّ فِي وَقْتِهِ؟

وأيضًا كان يجب عليه الإيمانُ به والمجاهدةُ معه، كما قال تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ) الآية. قال ابن عباس: ما بعث الله نبيًّا إلا أخذَ عليه الميثاقَ لئن بُعثَ محمدٌ وهو حيٌّ ليؤمننَّ به ولينصرنَّه، وأمره أن يأخذ الميثاقَ على أُمَّتِهِ لئن بُعثَ محمدٌ وهم أحياءَ ليؤمننَّ به ولينصرنَّه.

والخضر إما نبيٌّ أو من أتباع الأنبياء، وعلى التقديرين فعليه أن يؤمنَ بمحمدٍ وينصره، ومعلوم أن ذلك لو وقع لكان مما تتوقَّر الدَّواعي والهَمَمُ على نقله، فقد نقلَ الناسُ مَنْ آمَنَ بمحمدٍ ﷺ من الأحرارِ والرُّهبانِ، فكيف لا يُنقلَ إيمانُ الخضرِ وجهادهُ معه لو كان قد وقع؟

(١) هذا الذي ينقل الرسالة.

(٢) هنا يبتدئ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقول من قال: "الخضر كان حيًّا في حياته" بمنزلة قول من يقول: "يوشع بن نون كان حيًّا أو بعض أنبياء بني إسرائيل كإلياس"، وهذا باطلٌ لمقدمتين:

إحدهما: لو كان حيًّا لوجب عليه أن يؤمن به ويهاجر إليه ويجاهد معه.

والثانية: أن ذلك لو وقع لتوقرت الدواعي والهمم على نقله.

وإذا كان هارون ونحوه تبعًا لموسى، وكان أنبياء بني إسرائيل تبعًا لموسى، فكيف لا يكون الخضر ونحوه إن قُدِّر نبوته تبعًا لمحمد ﷺ، الذي ما خلق الله خلقًا أكرم عليه منه، وما تلقوه عن الله بواسطة محمد ﷺ أفضل مما تلقوه بغير واسطة موسى.

وأيضًا فإن النبي ﷺ قد أخبر بنزول المسيح ابن مريم آخر الزمان، وذكر أنه يحكمُ فينا بكتاب الله وسنة رسوله، والمسيح أفضل من الخضر، فلو كان الخضر حيًّا لكان يكون مع محمد ومع المسيح ابن مريم. وقول بعض الناس: "إن الرجل الذي يقتله الدجال هو الخضر" لا أصل له.

(ثم قال:) وعدمُ إيمانه بموسى إنما كان لأن موسى لم يُبعث إليه، كما في الحديث الصحيح: إن موسى لما سلم عليه قال له: وأنت بأرضك السلام؟ فقال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم. وقال في أثنايه: يا موسى إني على علم علمنيهِ الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمكهُ الله لا أعلمه.

وأما محمد ﷺ فدعوته عامةٌ لجميع الخلق أسودهم وأحمرهم، فلا يُمكن الخضر وغيره أن يُعامل محمدًا ﷺ ويُخاطبه كما عامل موسى وخاطبه، بل على كلٍّ من أدرك مبعثه أن يؤمن به ويجاهد معه، ولا يستغني بما عنده عما عنده. وكلٌّ من جَوَزَ لأحد من أدركته دعوة الرسول أن يكون مع محمدٍ كما كان الخضر مع موسى = فهو ضالٌّ ضالًّا مُبينًا، بل هو كافرٌ يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل.

ولهذا لم يكن في العلم بحياة الخضر بتقدير صحتها ولا في وجوده حيًّا منفعة للمسلمين، ولا فائدة لهم في ذلك، فإنه في المسند والنسائي عن جابر أن النبي ﷺ رأى بيد عمر بن الخطاب ورقة من التوراة، فقال: "أمتَهوكون يا ابن الخطاب؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لو كان موسى حيًّا لما وسعه إلا اتباعي".

فإذا كان هذا حال الأمة مع موسى فكيف مع الخضر وأمثاله؟

والمسيح إذا نزل إنما يحكم في الأمة بكتاب ربها وسنة نبيها. فليست هذه الأمة محتاجة في شيء من دينها إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، لا إلى شيء آخر، ولا إلى غير نبي لا خضر ولا غيره، فإن الذي يجيئهم إن جاءهم بما علم في الكتاب والسنة لم يحتج إليه فيه، وإن جاءهم بخلاف ذلك كان مردوداً عليه.

ولهذا كان أكثر من يتكلم في هذه الأشياء أهل الضلال والحيرة والتهوؤك الذين لم يستبينوا طريق الهدى من كتاب الله وسنة رسوله، بل يتعلقون بالمجهولات ويرجعون إلى الضلالات. ونجد كثيراً منهم يعنون بالخضر الغوث. (ثم أطال الكلام في تقرير ذلك).

-الشرح-

قوله: (وقالت طائفة: هو ميت، فإن حياته ليس فيها دليل يصلح مثله للخروج عن العادة المعروفة في بني آدم، وذلك بأن حياته ليس فيها خبر صحيح عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه) ذكر أمرين:

الأول: أن حياته الطويلة تخرج عن عادة بني آدم، وهذا يحتاج إلى دليل.
الثاني: أكد بأنه ليس هناك دليل يدل على أنه حي، سواء في استثناء حياته بأنها خرجت عن عادة بني آدم، أو أنه حي سواء طالت حياته أو تطل.
فالمعتاد في بني آدم ألا تطول حياتهم هذه الإطالة، ومن زعم ذلك فيلزمه الدليل.

قوله: (والحديث المذكور في مسند الشافعي مرسل ضعيف. والحديث الذي يروى في اجتماع الخضر والياس كل عام بالموسم وافتراقهما على تلك الكلمات هو أضعف من ذلك الحديث، والكلمات كلمات حسنة، لكن الخبر عن النبي ﷺ باجتماعهما كل عام وافتراقهما على هؤلاء الكلمات خبر ضعيف).

من هاهنا يتبين أهمية الإسناد، كما روى الإمام مسلم في مقدمته آثاراً عن السلف في أهمية الإسناد ومنها قول ابن المبارك^(١): "لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".

قوله: (وإذا لم يكن فيه خبر صحيح عن علم أمته كل شيء ...) وهو النبي ﷺ (وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً،

(١) «صحيح مسلم» (١/ ١٢).

ونحو ذلك، مع أنه أخبرهم بقصته مع موسى وتفصيل ما جرى له معه، وقال رسول الله ﷺ: "وَدِدْتُ أَنْ مُوسَى صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ خَبْرِهِمَا". فلو كان حيًّا كانت حياته أعجب من ذلك كله، فكيف لا يُخبر بذلك النبي ﷺ؟ أم كيف يُخبر به فلا يبلغه أصحابه ولا كان هذا معروفاً عندهم؟).

هذه قاعدة، لا يترك النبي ﷺ الأمة من بيان ما يهمها وينفعها، فقد دلَّ على كل خير وحذرها من كل شر، ومما يهم الأمة - لو كان صحيحًا - حياة الخضر، ولم يبلغهم ذلك ﷺ، وكذلك لم يبلغه أصحابه من بعده.

فلا يمكن أن هناك خيرًا لا يبلغه النبي ﷺ أمته، فقد تركنا على المحجة البيضاء، وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فهو قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة ﷺ.

ومن هاهنا تعلم الكلمة الكفرية التي قالها محمد حسن ولد الددو لما قال ^(١): قد مرَّ بالأمة ست نكبات، والنكبة الأولى أن النبي ﷺ ترك الأمة ولم يبين لها دستورها وكيف تتولى الحكم وكيف يُخلع الحاكم ... وهذه ردة والعياذ بالله! الكلمة ردة بعيدًا عن محمد حسن ولد الددو؛ لأن مقتضاه أن النبي ﷺ كان سببًا لنكبة الأمة، وهو السراج المنير والهداية ﷺ ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] والددو جعل محمدًا ﷺ ناكبًا للأمة - والعياذ بالله! - وهذا الكلام لشناعته لولا أنه قاله لما جاز حكايته.

وهذا اتِّهام لرسول الله ﷺ في أصل الرسالة، ولو أن رجلًا استهزأ بالنبي ﷺ أو سبَّه كفر، وأولى بالكفر من قدح في تبليغه في رسالته ﷺ، وأنه فيما بلغه كان سببًا لنكبة الأمة! وذلك أنه لم يؤدِّ الأمانة ولم يبلغها أمرًا كان سببًا عظيمًا لنكبة الأمة.

هذا مع كونه كفرًا فهو جهل؛ فإن النبي ﷺ بلغنا كل شيء، وعلمتنا هذه الشريعة كيف يُولى الحاكم، إما اختيارًا أو اضطرارًا، والاختيار له طريقتان إما أن يعهد الحاكم الذي قبله أو أن يختاره أهل الحل والعقد، روى البخاري ^(٢) عن ابن عمر: قال عمر: إن وليت

(١) رابط كلام الددو: https://youtu.be/pCAC1Iuga_4?si=xpBAqkIcfNuh8qUg

(٢) «صحيح البخاري» (٩ / ٨١): «٧٢١».

فقد ولّ من هو خير مني -يعني أبا بكر الصديق قد ولّ عمر- وإن تركت فقد ترك من هو خير مني -يعني النبي ﷺ- قال ابن عمر: وإني لأظنه يترك؛ لأن النبي ﷺ ترك.

فقد ذكر الطريقتين، وتوارد أهل السنة على حكاية هاتين الطريقتين وحكوا عليها إجماعات، ومن حكى ذلك النووي ^(١) في شرحه على مسلم، وأبو زرعة العراقي ^(٢) في (طرح الثريب)، والقرطبي ^(٣) في كتابه (المفهم)، ودل على ذلك الحديث السابق والهدي العملي.

ثم تنازع العلماء هل النبي ﷺ عيّن أبا بكر نصّاً؟ أو بالإشارة والإيماء؟ أو لم ينص على ذلك ولم يشر إليه؟ ذكر هذه الأقوال الثلاثة شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٤) رَحِمَهُ اللهُ، وأصح الأقوال أنه أشار إلى خلافته بأدلة كثيرة منها أنه أمر أن يصلي بالناس، وفي حديث أبي مسعود في مسلم ^(٥): «ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه»، ولما أرادت عائشة أن يصلي غير أبي بكر قال ﷺ: «يأبى الله ذلك والمسلمون» ^(٦)، وغير ذلك من الأدلة التي ذكرها ابن تيمية.

فالنبي ﷺ قد بلغ وأدّى هذا الباب على أكمل حال، لكن الإخوانيين كالدودو يريدون أن يكون هذا الباب مهملاً حتى يدخلوا فيه بأرائهم وما يصلح لحزبهم، تارةً بالديمقراطية، وتارةً بكذا وكذا، وكلما فعلوا شيئاً إما الديمقراطية أو بالقوة والغلبة ... زعموا أنه المصلحة، ثم جملوه وزينوه، وهذه عادتهم، كما قال الله عز وجل: ﴿زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] هم من أعجب الناس في تزيين الباطل، ومن أعجب الناس في تشويه صورة الحق، من أعجب الناس في تزهيد الناس في الحق، فيخرجونه في صور شتى حتى ينفروا الناس منه، وفي المقابل يجمّلون الباطل أحسن ما يكون.

لذا كونوا حذرين، والعاقل لا ينظر بنظر العواطف ولا بالهيج الرعاع، وإنما ينظر بالبصيرة والهدى والنور، بالكتاب والسنة، وهذه البصيرة هي التي تكشف الحقائق لا الهيج والرعاع والجماهير والتصفيق والضجة الإعلامية وغير ذلك.

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٢ / ٢٠٥).

(٢) «طرح الثريب في شرح التقريب» (٨ / ٧٤).

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤ / ١٥).

(٤) «منهاج السنة النبوية» (١ / ٤٩٣).

(٥) «صحيح مسلم» (٢ / ١٣٣): «٢٩٠ - (٦٧٣)».

(٦) «صحيح مسلم» (٧ / ١١٠): «١١ - (٢٣٨٧)».

والعجيب أن الإخوانيين ساكتون عنه، ولم أسمع إخوانيًا أنكر عليه، بل أحد السروريين لما أراد أن ينكر استعدادًا للهجمة فقال: "الشيخ" محمد حسن ولد الددو زلّ! أمر يؤسسه ويقول عنه نكبة، ودرسها وجمعها وأحصاها تعدّها زلة؟ أمر فيه انتقاص للنبي ﷺ تعدّها زلة؟

وهذا الرجل يهاجم السلفيين على الإرجاء في كل صغيرة وكبيرة، ويهاجم حكام المسلمين لاسيما حكام الدولة السعودية، في كل شيء، وما عذرهما قط، ولم يلتفت إلى ذلك لا لأهل السنة السلفيين ولا لحكام الدولة السعودية، لكن هكذا هم يكيلون بمكيالين.

قوله: (وأيضًا فلو كان حيًّا لكان يجتمع بالنبي ﷺ، فإنه قد اجتمع به ليلة المعراج من مات قبله، فكيف لا يجتمع به من هو حي في وقته؟).

وهذا من قوة الرد، فذكر أنه لا دليل على أنه حي، ثم انتقل إلى أمر آخر وهو أنه لو كان حيًّا لجرى كذا وكذا، فهذه قرائن لإثبات أنه ليس حيًّا.

والقرينة الثانية قوله: (وأيضًا كان يجب عليه الإيمان به والمجاهدة معه، كما قال تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ) الآية. قال ابن عباس: ما بعث الله نبيًّا إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حيّ ليؤمننّ به ولينصرنّه، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمننّ به ولينصرنّه) فهاتان قرينتان تؤكدان ما لا دليل عليه وهو حياته.

وهناك فتوى كما في (مجموع الفتاوى) ^(١) ذكر فيها ابن تيمية أن الخضر حي، وهي تخالف كلامه في مواضع آخر كما في (مجموع الفتاوى) ^(٢) وفي (جامع المسائل) ^(٣) بل عزاه إلى سائر المحققين في كتابه (منهاج السنة) ^(٤)، وقد شكك العلامة عبد الرحمن بن قاسم الذي جمع (مجموع الفتاوى) في هذه الفتوى وقال في الحاشية: "هكذا وجدتها" إشارة إلى أنه

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٣٩).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٤٩).

(٣) «جامع المسائل - ابن تيمية» (٩/ ٤٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٩٣).

ليس على يقين من هذه الفتوى، فهذا يدل على أن هذه الفتوى لا تصح عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

قوله: (والخضر إما نبي أو من أتباع الأنبياء، وعلى التقديرين فعليه أن يؤمن بمحمد وينصره، ومعلوم أن ذلك لو وقع لكان مما تتوَقَّر الدَّواعي والهِمَم على نقله، فقد نَقَلَ الناسُ مَنْ آمَنَ بمحمد ﷺ من الأَحْبَارِ والرُّهبان، فكيف لا يُنْقَلَ إيمانُ الخضر وجهاده معه لو كان قد وقع؟).

انتقل إلى بحث دقيق ومهم، لنفرض أن الخضر نبي أو أنه ولي صالح من أتباع الأنبياء، فإذا لم يكن نبياً لا يكون ولياً إلا إذا كان من أتباع الأنبياء، ولو كان هذا أو هذا فلا يستفاد من ذلك في جواز الخروج عن شريعة محمد ﷺ لمن كان ولياً صالحاً بزعم الصوفية.

قوله: (وإذا كان هارون ونحوه تبعاً لموسى، وكان أنبياء بني إسرائيل تبعاً لموسى، فكيف لا يكون الخضر ونحوه إن قَدَّر نبوته تبعاً لمحمد ﷺ، الذي ما خَلَقَ الله خلقاً أكرمَ عليه منه، وما تَلَقَّوه عن الله بواسطة محمد ﷺ أفضل مما تَلَقَّوه بغير واسطة موسى).

أفضل خلق الله محمد ﷺ، وقد دل على ذلك دليان:

الدليل الأول: ما ثبت عند الحاكم أن عبد الله بن سلام قال: "وإن أكرم خليفة الله على الله أبو القاسم ﷺ. قال: قلت: رحمك الله، فأين الملائكة؟ قال: فنظر إلي وضحك، وقال: يا ابن أخي، هل تدري ما الملائكة؟ إنما الملائكة خلق كخلق السماء، وخلق الأرض، وخلق الرياح، وخلق السحاب، وخلق الجبال، وسائر الخلق التي لا تعصى الله شيئاً، وإن أكرم خليفة على الله أبو القاسم ﷺ" (١).

وروى الدارمي (٢) نحو ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص لكن لا يصح إسناده.

الدليل الثاني: الإجماع الذي حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الفرقان) (٣) وغيره.

قوله: (وعدمُ إيمانه بموسى إنما كان لأنَّ موسى لم يُبعَثْ إليه، كما في الحديث الصحيح: إِنَّ موسى لَمَّا سَلَّمَ عليه قال له: وأنتَ بأرضك السلام؟ فقال: أنا موسى، قال: موسى بني

(١) «المستدرک علی الصحیحین» (٩ / ٦٠٥): «٨٩٥٣»، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٤ / ٣٤٤).

(٢) «نقض الدارمي على المريسي» (ص ٩١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٣٤٤)، وانظر: «قاعدة جلية في التوسل والوسيلة» (١ / ٥).

إسرائيل؟ قال: نعم. وقال في أثناؤه: يا موسى إني على علمٍ عَلَّمَنِيهِ اللهُ لا تَعَلِّمَهُ، وَأَنْتَ على علم من علم الله عَلَّمَكِهِ اللهُ لا أَعَلِّمَهُ).

فالحضر لما لم يؤمن بموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قد يرجع لأحد أمرين:

الأمر الأول: أن الحضر نبي، كما هو أحد القولين -وسياقي الكلام عليه- وإذا كان نبيًا لم يلزم بشريعة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الأمر الثاني: أن الأنبياء السابقين والرسل الماضين كانوا يبعثون في قومهم خاصة كما في حديث جابر: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة»^(١).

قوله: (وأما محمد ﷺ فدعوته عامة لجميع الخلق أسودهم وأحمرهم، فلا يُمكنُ الحضر وغيره أن يُعاملَ محمدًا ﷺ ويُخاطَبَ كما عاملَ موسى وخاطَبَ، بل على كلٍّ من أدرك مبعثه أن يؤمنَ به ويُجاهِدَ معه، ولا يَسْتَغْفِيَ بما عنده عما عنده. وكلُّ مَنْ جَوَزَ لأحدٍ ممن أدركته دعوة الرسول أن يكونَ مع محمدٍ كما كان الحضرُ مع موسى = فهو ضالٌّ ضلالاً مُبيناً، بل هو كافرٌ يُسْتَتَابُ، فإن تابَ وإلا قُتِلَ).

صدق؛ لأن هذا القول كفر بالإجماع كما تقدم، فمن ظن أنه يسعه أن يخرج عن شريعة محمد ﷺ فقلوه كفر بالإجماع، حكاه القاضي عياض^(٢) وابن تيمية^(٣)، فيستتاب وإلا ضربت عنقه.

إلا أنه قد يرد على المعين شبهات تمنع من تكفيره كما نص ابن تيمية في هذه المسألة، فقد يرد على بعض غلاة الصوفية شبهات تمنع من تكفيرهم لأجل هذه المسألة.

قوله: (ولهذا لم يكن في العلم بحياة الحضر بتقدير صحتها ولا في وجوده حيًا منفعة للمسلمين، ولا فائدة لهم في ذلك).

(١) «صحيح البخاري» (١ / ٧٤): «٣٣٥»، «صحيح مسلم» (٢ / ٦٣): «٣ - (٥٢١)».

(٢) «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» (٢ / ٢٨٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١ / ٥٣٩).

هذا كلام عظيم، سواء كان الخضر حيًّا أو ميتًا -ويُقطع بأنه ميت- فلو كان حيًّا وأدرك شريعة محمد ﷺ فهل نترك النصوص الكثيرة في أنه يجب على الجميع أن يتبعه؟ كلا، إذن لا ممسك فيه؛ لأن شريعة النبي ﷺ شريعة عامة، وإن كان ميتًا فلا ممسك فيه من باب أولى.

وكذلك سواء كان نبيًّا أو ليس نبيًّا فليس له أثر في هذه المسألة؛ لأنه إن كان نبيًّا فيجب عليه أن يتبع النبي ﷺ وأن يؤمن به، وإن لم يكن نبيًّا فيجب عليه من باب أولى، فهذا غير مؤثر في هذه المسألة.

وقد اختلف العلماء في نبوة الخضر على قولين، وذكر القولين أبو بكر بن الأنباري، ونقله ابن الجوزي في تفسيره (زاد المسير) ^(١) وعزاه إلى ابن الأنباري، وذكر المسألة القرطبي في تفسيره ^(٢) وعزا إلى جمهور أهل العلم أنه نبي، أما ابن تيمية فذكر المسألة في أكثر من موضع كما في (مجموع الفتاوى) ^(٣) وذكر أن الجمهور على أنه ليس نبيًّا.

وأصح القولين -والله أعلم- أنه نبي؛ وأقوى دليل على ذلك ما يلي:

الدليل الأول: أنه يعامل موسى بالتد، ويقول: عندي من العلم ما ليس عندك كما أن عندك من العلم ما ليس عندي... وهذا لا يقوله إلا نبي.

الدليل الثاني: أنه فعل أفعالاً لا يُعرف حكمها إلا بالوحي من القتل وغير ذلك، وهذا لا يفعله إلا نبي.

الدليل الثالث: قال: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢] أي ما فعلته ليس بأمرى واجتهادي وإنما بما أوحى إلي.

وقد رجّح ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية) ^(٤) أنه نبي، وإلى هذا ذهب شيخنا العلامة عبد العزيز بن باز ^(٥)، والعلامة محمد ناصر الدين الألباني ^(٦).

(١) «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٩٧).

(٢) «تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن» (١١/ ١٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٣٨، ٣٩٧).

(٤) «البداية والنهاية» (٢/ ٢٤٨).

(٥) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» لابن باز (٩/ ٦٧).

(٦) «جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة = موسوعة العقيدة» (٢/ ٥١٦).

قوله: (فإنه في المسند والنسائي عن جابرٍ أن النبي ﷺ رأى بيدِ عمر بن الخطاب ورقةً من التوراة، فقال: "أَمْتَهُوْكَونَ يا ابنَ الخطّاب؟ لقد جئتُكم بها بيضاء نقيةً، لو كان موسى حيًّا لما وسَّعه إلاّ اتباعي").

هذا يؤكد أنه لو كان نبيًّا لوجب أن يتبع النبي ﷺ، فإذا كان موسى كليم الله يجب عليه أن يتبع النبي ﷺ لو كان حيًّا، فالخضر من باب أولى.

قوله: (والمسيح إذا نزل إنما يحكم في الأمة بكتاب ربّها وسنة نبيّها. فليست هذه الأمة محتاجة في شيء من دينها إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، لا إلى شيء آخر، ولا إلى غير نبيٍّ لا خضرٍ ولا غيره، فإن الذي يحييهم إن جاءهم بما علّم في الكتاب والسنة لم يُحتج إليه فيه، وإن جاءهم بخلاف ذلك كان مردودًا عليه).

وهذا كلام عظيم، ومن أهم ما في هذا الجواب أنه لا ممسك لأحد في حياة الخضر أو موته، وفي القول بنبوته أن عدم نبوته، وأن اليقين المتيقن أنه يجب على الجميع أن يرجعوا إلى شريعة محمد ﷺ ويجب على كل من أدرك النبي ﷺ وأمته أن يؤمن بكتابه وسنته ﷺ، ولا يجوز لأحد أن يخرج عن ذلك، ومن اعتقد أنه يسع أحدًا أن يخرج عن ذلك فقد وقع في كفر بالإجماع.

قوله: (ولهذا كان أكثر من يتكلم في هذه الأشياء أهل الضلال والحيرة والتهوؤك الذين لم يستبينوا طريق الهدى من كتاب الله وسنة رسوله، بل يتعلقون بالمجهولات ويرجعون إلى الضلالات. ونجد كثيرًا منهم يعنون بالخضر الغوث).

فعندهم يتصرف في الكون أقطاب، ويستغيثون بهم، ومنهم من يجعل الخضر أحد هؤلاء الذين يُستغاث بهم.

أسأل الله أن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية وأن يجمعنا وإياكم وإياه ووالدينا في الفردوس الأعلى.

فهرس المراجع والمصادر

١. البداية والنهاية، دار هجر - ط ١، ت: عبد الله التركي.
٢. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية - ط ٢.
٣. جامع المسائل لابن تيمية، دار عطاءات العلم - ط ٢.
٤. جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة، مركز النعمان للبحوث - ط ١.
٥. الرسائل الشخصية، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٦. زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي - ط ١.
٧. شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي - ط ٢.
٨. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الكتب العلمية، ت: الشمني.
٩. صحيح البخاري، الطبعة السلطانية.
١٠. صحيح مسلم، الطبعة التركية.
١١. طرح الشريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي.
١٢. قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة، مكتبة الفرقان - ط ١.
١٣. مجموع الفتاوى لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
١٤. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء بالسعودية.
١٥. مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١٦. مدارج السالكين، دار عطاءات العلم - ط ٤.
١٧. المستدرك على الصحيحين، دار المنهاج القويم - ط ١.
١٨. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، دار ابن كثير - ط ١.
١٩. منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ط ١.
٢٠. نقض الدارمي على المريسي، المكتبة الإسلامية للنشر، القاهرة - ط ١، ت: الشوامي.